الفضاء العام والفضاء الخاص

تأليف الدكتور وجيه قانصو
أستاذ الفلسفة في الجامعة اللبنانية

KONRAD ADENAUER STIFTUNG

المحتويات

- المقدمة
- تحولات تاريخية
- مقدمات نظرية
- الفضاء العمومي
- تمايز الفضائين
- تدهور الحياة العامة
- الفضاء العام في المجال العربي
- الأسئلة

المقدمة

الفضاء العام
مجال نشاط اجتماعي ذو أثر سياسي وتشريعي وتتسم مسائله بأنها ذات طابع كلي.

موضوع هذا البحث هو المجال العمومي، وهو مجال نشاط اجتماعي ذو أثر سياسي وتشريعي، يتعلق بالتداول و النقاشين العامين المتصلين ببناء الرأي العام والتشريع القانوني واتخاذ القرار السياسي، وتتسم مسائله بالكلية والعموم بحكم كونها تتعلق باهتمام أو تفضيل أو مصالح جميع المواطنين، فلا تندرج فيه المسائل الشخصية والأمور الحياتية اليومية إلا بصيغة كلية، لا بصيغة مُشخصنة تنحصر بفرد أو جماعة دون باقي الأفراد والجماعات في المجتمع.

هذا المجال يتميز عما سمي بالمجال الخاص، الذي يتصل بمسائل جزئية وتفصيلية تتعلق بمجريات خصوص الحياة اليومية لشخص معين في تأمين ضروراته الحياتية وبناء علاقاته الحميمية. هو تمايز يفترض احترام هذا المجال (الخاص) واعتباره تابعاً لتدبير الفرد وحقه الشخصي في تقريره وتنظيمه من دون تدخل أو وصاية من أحد.

تحولات تاريخية

ظهر الفضاء العام
بعد تفكك الاقطاع
وظهور المدينة التي
تنظم العلاقة بين الغرباء

ظهور المجال العام وتمايزه عن المجال الخاص لم يحصل بنحوٍ واضح في الحياة الاجتماعية إلا بعد حصول جملة من التحولات في العلاقات الاجتماعية، كان أهمها تفكك النظام الإقطاعي القائم على تراتبيةٍ حادة وظهور المدينة التي تقوم العلاقات فيها لا على أسس حميمية مثل علاقة الأقارب والأصدقاء، وإنما على قواعد تنظم العلاقة بين أفراد لا يشترط وجود قرابة أو علاقة مسبقة أو معرفة مسبقة بينهم، لكن يجمعهم مجال مشترك هو المجال العام في نقاش وتحديد وتقرير شؤون مسائله، أي علاقة بين الغرباء.

ظهر الفضاء العام
بعد تحول النشاط السياسي
من كونه فردياً شخصياً
إلى مؤسسة معقلنة وكلية

إضافة إلى ظهور تصورات ورؤى جديدة لمعنى النشاط السياسي أدَّت إلى تطور الدولة من دولة المَلك إلى الدولة المعنوية القائمة على اعتبارات كلية غير مشخصنة، بالتالي انفصل النشاط العمومي أي النشاط المتعلق بتدبير المجتمع ومجموع أفراد الشعب عن النشاط الخاص الذي تتسم قضاياه ومسائله بالجزئية والآنية والعرضية (سينيث، 1977) في القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر، بدأت التغيرات في العلاقات الاجتماعية، وبالتالي في العلاقات السياسية تظهر مع تحول المجتمعات الغربية من النظام الإقطاعي (Feudal) إلى النظام التجاري الحر الذي تطور لاحقاً إلى نظام رأسمالي واستدعى نشوء المدن خارج مجال هيمنة الإقطاع (Lewis 2002:78).

لا يهم في الإقطاع رغبات الناس ورأيهم، وسلطة الإقطاع تشمل العام وأمور الناس الخاصة

اتّسم النظام الإقطاعي بتسلسل هرمي قوي، لا يهم فيه معرفة كيف يفكر الناس وما هي رغباتهم وآرائهم، بل كان الإقطاع يأخذون قراراتهم بأنفسهم مع مساعدة مستشارين أو ادعاء أن قراراتهم من الله، كانت العلاقات الإقطاعية تتسم بعدم الفصل بين الحياة الخاصة والعامة، فالملك الذي هو أول الإقطاعيين يمتد نفوذه إلى حياة الرعية الخاصة، سواء تعلق الأمر بملكيتهم الخاصة أو غذائهم أو أوقات عملهم أو علاقاتهم الخاصة. كما أن العلاقة تتسم بالشخصانية، أي العلاقة التي لا تقوم على قاعدة قانونية، والتي كانت السبيل الوحيد لاكتساب حقوق وأمان ووسائل عيش مناسبة (Sennitt, 1977).

ظهر الفضاء العام بعد تفكك الاقطاع وظهور المدينة التي تنظم العلاقة بين الغرباء

انبثق الفضاء العام في الفترة التاريخية التي نسميها بفترة التنوير، وهي ثقافة تقوم على قيم المساواة والحرية والعدالة والرفاه، وأخذ الجهاز السياسي الحاكم يتشكل منفصلاً عن الحاكم الفرد مطلق التصرف، وأصبحت سلطة صنع القرار السياسي بيد الشعب، وصار جهاز الحكم الذي يحكم المجتمع متمثلاً بكيان مؤسساتي اسمه الدولة، وهو كيان مجرد غير مشخصن يمكن لكل فرد أن يسهم في اتخاذ القرار بداخله، الذي بات يتحقق لا عبر هيئة الحاكم الواحد، بل عبر نظام يسمح بإسهامات النقاش العام، ويسمح بوجود أحزاب معارضة يمكنها التكلم في العموم ضد الحاكم الفعلي (Habermas 1989:64).

مع توفر أماكن عامة للجميع مثل الحدائق والمسارح بدأ ينمو تفاعل اجتماعي واسع

مع نمو المدن أخذت الشبكات الاجتماعية تستقل عن التحكم الملكي المباشر ونمط العلاقات الإقطاعية، كان هذا عصر بناء المنتزهات المدنيّة الكبيرة، وشق طرقات تناسب المشاة وهم يتنزهون لأجل الراحة، ونشوء المقاهي والفنادق، كذلك فقد انتزعت وسائل الراحة المدنية من الحلقات النخبوية الصغيرة إلى مجال أوسع في المجتمع، فصار بإمكان عموم الناس المشي في الحدائق العمومية بعدما كانت مقتصرة على النخب الأرستقراطية، وصارت العديد من المراكز الاجتماعية مثل المسارح

والأوبرا مفتوحة لعموم الناس، ومع توفر أماكن عامة متاحة للجميع، بدأ ينمو نمط تفاعل اجتماعي يوسع دائرة العلاقة بين الغرباء، أي الأشخاص الذين لا تجمعهم علاقة حميمية كالقرابة أو الصداقة، وأخذت العلاقات تتأسس على قاعدة مدنية خالصة (Sennitt 1977:).

أصبح الاستثمار في المدينة أكثر عقلنة، وباتت المصالح والأعمال تقوم عبر الشركات والمصانع على أساس غير مشخصن. طبعاً هي لم تلغِ النمط القديم بشحطة قلم، إنما بدأت تحل محله تدريجياً، وبدأنا نشهد نمطاً جديداً من التفاعل يتناسب مع حياة الغرباء تحت شروط منظمة، كذلك بدأ الناس يبتكرون نمط لباس وتعبير وخطاب جديد يتناسب مع نمط العلاقات الجديدة ونظام المدنية الجديد، ليكون بالإمكان تمييزه عن المجال الخصوصي من العائلة والأصدقاء.

حوت المدينة أفراداً متنوعين في خلفياتهم ومختلفين في ميولهم وانتماءاتهم، وكان أكثر قاطنيها من ذوي المبادرات الحرة في التجارة والأعمال، إضافةً إلى محترفي الإدارة وموظفي الدولة، وهو ما يسمى بالطبقة البرجوازية، في هذه الطبقة لم يعد للأصل الاجتماعي أهمية في تقرير المكانة والموقع الاجتماعيين بقدر ما تعنيه الروابط الاقتصادية والإدارية والسياسية، بالتالي فقدت التراتبية القسرية والمتوارثة في المجتمع دورها في تحديد نظام العلاقة الاجتماعي، وبات العامل الفردي ومبادرته أساس مكانة الفرد، سواءً في مُنجزه الاقتصادي أو العلمي أو الحرفي أو شبكة علاقاته ما استدعى ظهور مجال حياة ونشاط اجتماعي ذا طبيعة عامة، لا يكون الأساس فيه علاقات القرابة أو علاقات الأصدقاء، أي العلاقات الحميمية، بل العلاقات ذات الطبيعة المجردة التي لا مجال فيها للمشاعر والوجدانيات الداخلية، أي علاقة عقلانية بين الغرباء تنظمها القاعدة العامة والمبدأ الكلي.

ظهر في المدينة طبقة برجوازية، لم يعد للأصل الاجتماعي أهمية في تقرير مكانة الفرد، بل يحددها المنجز والمبادرة الفرديين

بتنا أمام مجالين متمايزين في الحياة الاجتماعية: مجالٌ عام تقوم العلاقة فيه على قاعدة كلية وتكون مسائله ذات طابع عام يلامس اهتمام ومصالح جميع أفراد المجتمع أو أكثرهم، ومجال خاص تتعلق النشاطات والعلاقات فيه بمسائل

جزئية ويومية وآنية وعلاقات ذات طابع حميمي، مثل علاقات ذوي القربى والأصدقاء.

مقدمات نظرية

الفضاء العام يحفز التفكير العقلاني وهو أساس الديمقراطية

رافق التغير في النظام الاقتصادي والاجتماعي، وتمايز المجال العام عن المجال الخاص، ظهور مقترحات فلسفية تبين وظائف ودور الفضاء العام في تحفيز التفكير العقلي وترسيخ العقلانية واعتبارها أساساً للديمقراطية. كان إيمانويل في مقدمة من سموا بفلاسفة التنوير، الذين اعتبروا أن التفكير العقلاني متداخل مع العمومية والجدل العمومي، لأن المحاججة في المجال العام لا تعترف بأية سلطة سوى سلطة الحجة الأفضل والدليل الأقوى، وأن استعمالها العمومي يجب أن يكون حراً لتحقيق التنوير في المجتمع ليكون بإمكان جميع الأفراد ممارسة التفكير العقلي الحر. لذلك حين سئل كانط عن التنوير

كانط: التنوير هو أن يكون لديك الجرأة أن تفكر لوحدك من دون وصاية من أحد

أجاب بأنه "خروج الإنسان من عدم رشده المفروض عليه، الذي هو عدم القدرة على استعمال فهمه من دون توجيه من أحد". وقد اعتبر كانط أن الكسل والجبن أصبحا طبعاً ثانياً في الإنسان، وهما أسباب بقاء أكثر الناس غير ناضجين،

أي أن عدم قدرة الناس على استعمال فهمهم الخاص، بالنسبة لكانط، هو لأنهم لم يحاولوا قط، فالتنوير هو أن "يكون لديك الجرأة في أن تستعمل فهمك".

يتحقق التنوير والنضج العقلي بالنقاش في الفضاء العمومي حيث توضع جميع الحقائق أمام محكمة العقل وتكون عرضة للنقاش والنقد العامين

تَحقُّق النضج العقلي، أي استعمال المرء لرأيه يكون بالممارسة الحرة للتفكير والنقاش في الفضاء العمومي، حيث توضع جميع الحقائق والحجج أمام محكمة العقل وتكون عرضةً للنقاش والنقد العامين، هذا يعني أن تحقق

التنوير يكون بمنح الإنسان الحرية في استعمال رأيه في جميع المسائل والتعبير عنه بحرية في المجال العام. بالمقابل، فإن تقييد استعمال عقل الفرد في المجال الخاص، أي المجال الذي يتعلق بحياته ومسائله الخاصة لا
يشكل عقبةً في طريق التنوير، ذلك أن مسائل الحياة الخاصة مشخصنة، أي جزئية وآنية، أما المسائل المتعلقة بالمجال العام فهي كليّة، والطريق إلى استجلائها هو التفكير والنقاش المفتوح للعقول الفردية في دائرة التداول العام، ليكون بالإمكان بناء رأي كلي يلتقي عليه جميع الأفراد.

اعتبر كانط أن الاستعمال الحر للعقل في المجال العام هو الذي يحقق التنوير، ويؤهل الإنسان للتفكير في مسائل ذات طابع كلي، حيث يكون بالإمكان نقاش كافة المسائل في دائرة المجال العام، ولا سلطة لأية فكرة أو حجة إلا القوة المنطقية أو الاستدلالية التي تحملها، وهذا لا يمكن تحققه في الدائرة الخاصة التي يستعمل فيها الإنسان عقله لأمور آنيةٍ أو عرضية تتعلق بيومياته واهتماماته الخاصة.

وقد وصف كانط في كتابه "نقد العقل المحض" حرية النقد بأنها شرط مسبق وضروري لممارسة التفكير معتبراً أن صوت العقل ليس إملائياً أو قوةً قاهرة، بل هو مثل تصويت المواطنين في دولة حرة، حيث يمنح الحق لكل عضو في ممارسة النقد والتعبير عن شكوكه.

بذلك كان كانط أول من ربط بين التنوير، أي استعمال الفرد الحر لعقله، وبين تحققه في الدائرة العمومية، أي الدائرة السياسية التي تمكن الجمهور العام من اعتماد الموقف أو الرأي الذي يقوم على حجة عقلية وقاعدة منطقية، بالتالي فإن الاستعمال العمومي للمنطق والعقل لم يعد مجرد خاصية فردية وشخصية إنما بات حقيقة سياسية، تقوم عليها أيّ شرعية سياسية.

فلِكيَ تصبح القوانين شرعية عليها أن تمر وتجتاز اختبار التدقيق العمومي، أي النقاش العقلاني الحر للتأكد من أن التقييدات الموضوعة على حرية المواطنين مسوغة بحجج عقلية ومقبولة من قبل الجميع. ما يجعل مبدأ العمومية publicity وفق ما يسميه كانط، هو نقطة البداية لجميع نظريات

شرعية القوانين مرهونة باجتيازها النقاش العمومي القائم ليتخذ صفة الإقرار العام ويصير مبدء كليا للمجتمع لا شخصياً

التسويغ العمومي للشرعية السياسية وهذا يجعل صناعة القرار السياسي مرتبطة بالمجال العمومي للحيلولة دون شخصنة القرارات الحكومية، وللتأكد من خضوع أي قرارٍ عام لمحكمة العقل و موافقة/اتفاق
الجميع عليه، ليتخذ صفة الإقرار العام ويصير مبدأً كلياً للمجتمع، لا مجرد قرارٍ فردي متداخل مع بعض المصالح الشخصية، أي الاعتبارات الجزئية الخاصة.

من هنا كان العدل يتحقق عند كانط عبر الوصل بين العقل والعمومية، بمعنى أن العمومية هي الاختبار الذي يجب أن تمر عبره القوانين لأجل تحقيق مبدأ العدالة. فلتحقيق العدالة، يقول كانط، "يجب على القوانين التي تقيد الحرية من خلال تحديد ما هو غير مسموح، أن تسوَّغ نفسها بحجج عقلية للتأكد من أن هذه التقييدات يمكن تحملها من قبل الجميع"، بالتالي باتت شرعية النظام السياسي أي عدالته، بالنسبة لكانط، مرتهنة بالاستعمال العمومي للعقل، أي منح جميع الأفراد الحق والحرية في استعمال عقلهم في نقاش شتى المسائل ذات الطابع العام ومنها القوانين والقرارات العامة،كأن النقاش العام بالنسبة لكانط مدخل لظهور العقل في مبادئه وقواعده الكلية، ومدخل لتحقيق الحياة الأخلاقية على قاعدة كلية.

لم تعد العدالة حقيقة ذاتية أو شخصية، بل حقيقة عمومية من خلال منح الافراد الحق والحرية في استعمال عقلهم في نقاش المسائل العامة

أما هيغل فكان أول من وضع تمييزاً بين العائلة ذات الروابط العضوية أو العاطفية، والمجتمع المدني ذي الروابط الفردية والجزئية والدولة بصفتها ذروة ارتقاء وظهور الإرادة الفردية بصفتها إرادةً كلية وشاملة.
هذا التمييز سمح بفصل الأفراد عن جماعاتهم التي انبثقوا منها تاريخياً، أي من العلاقات ذات الطبيعة العضوية مثل العائلة والقبيلة والمحلة، ومهّد للقول بأن الحرية الجوهرية للإنسان هي أن يعيش الأفراد حياة كلية بصفتهم أعضاء في دولة، فالدولة هي المساحة التي يتجاوز فيها الإنسان ذاتيه وخصوصيته الذاتية، ويحقق الوحدة بين كونه فرداً ذا إرادة جزئية وحاجات خاصة من جهة، وكونه فرداً ينتمي إلى دولة تكون فيها إرادته إرادة كلية ويكون تفكيره تفكيراً كلياً من جهة أخرى، ما يعني أن هيغل لا يفصل بين

باتت الحرية حقيقة سياسية، حيث لا حرية خارج الدولة

الخاص والعام، بقدر ما يجعل الخاص مندكاً داخل العام، والعام تجلٍّ للخاص وإظهاراً له.

الجانب المهم في فكر هيغل هو أن الحرية الفردية لا يمكن أن تكون إلا داخل الدولة، أي حرية سياسية، لضرورة أن تكون حريةً متصلةً بمسائل كليةٍ ضرورية لا جزئيةٍ وعرضية، وإلا استحالت حرية بداوة، أي حرية متفلتة من أي نظر عقلي أو مصلحة وضرورة متصلة أو متطابقة مع ضرورات ومصالح الآخرين. هذا يعني عملياً أن حرية الأفراد تتجلى في دائرة التعبير العمومي، وأن المجال العمومي هو المكان الذي يرتقي برأي الأفراد ليكون رأياً عمومياً أو رأياً عاماً، أي رأياً كلياً، وهذا طبعاً لا يكون إلا داخل الدولة ال التي تحول دون عزلة الأفراد عن بعضهم البعض، وظهورهم كحشود متذرية ذات آراء غير منظمة.

كان جون ستيوارت مل من أهم الداعين إلى حرية التعبير واعتبر أن الرأي العام الذي يمثل رأي الأكثرية يمثل ضغطاً على المشرعين، ويبدل طغيان السلطة الموروثة بطغيان الأغلبية العددية التي تفرض رأيها وتحول الآراء المشهورة دون تدقيق ونقاش. لذلك، ولغرض بناء رأي ديمقراطي يجب أن يخضع الموقف أو الرأي للنقاش العمومي، بحيث يشارك في نقاشه الجميع، وينبثق من هذا النقاش رأي عام. فالديمقراطية ليست مجرد تجميعٍ للآراء المتوافقة، بل آلية عقلانية لنقاش الآراء والمواقف، تتم بمشاركة الجميع وينبثق من خلالها رأي عام تكون الأغلبية المعبر الأمثل عنه، أي أن الديمقراطية ليست مشهداً عددياً، بل عملية بناء للرأي العام، ووسيلة لكيفية انبثاق الرأي العام وتشكل رأي الأغلبية.

الفضاء العمومي

الفضاء العمومي مجال نشاط داخل الحياة الاجتماعية لتشكيل الرأي العام عبر النقاش العقلاني تكون فيه الفرصة متاحة للجميع في صنعه

اتخذ مفهوم الفضاء العمومي أهمية معاصرة مع ظهوره في كتاب ليورغان هابرماس "التحول البنيوي للفضاء العمومي" (1962)، والذي اعتبر فيه أن الفضاء العمومي آلة حوارية للسياسة الديمقراطية وسمة أساسية للمجتمع المدني الفاعل والمؤثر.

وقد عرف هابرماس الفضاء العمومي بأنه "مجال نشاط داخل الحياة الاجتماعية لتشكيل الرأي العام، تكون فيه الفرصة متاحة للجميع في صنعه". ما يعني أنه اجتماع أفراد لتكوين جسم عمومي، لا يتصرفون فيه بصفتهم رجال أعمال أو محترفين لتعميم وترويج مصالح خاصة، ولا بصفتهم أعضاء نظام دستوري يخضعون لقيود الدولة والبيروقراطية ، إنما بصفتهم مواطنين يجتمعون ويتداولون ويناقشون مسائل ذات طابع عام، وهو المجال الوحيد الذي يعي المواطنون فيه مصالحهم الحقيقية من خلال التداول المنظم للمسائل العامة الذي يفسح ا المجال ليكون رأي كل فرد وتمنياته مبينة ومعلومة. بعبارة أقل بساطة: الفضاء العمومي هو الفضاء الذي يناقش الناس فيه آراءهم بعقلانية حول الاهتمامات المشتركة التي يجب أن يتكون حولها إجماع.

وقد عرف هارتلي الفضاء العمومي بأنه تعبيرٌ مجازي يستعمل لوصف الفضاء المتخيل الذي يمكن للناس أن يتفاعلوا بداخله (هارتلي). أما كالهون، فقد عرَّف الفضاء العمومي بأنه "مكان افتراضي أو متخيل للمشاركة النقاشية، ينخرط فيها أفراد بهويات متنوعة في مفاوضات وتسويات وجدل حول مسائل سياسية واجتماعية ذات طابع عام، هو هذا المجال من التفاعل الذي يصل فيه الفاعلون (أفراد المجتمع) إلى فهم حول معايير وهويات ومصالح مشتركة عبر التداول العمومي للخطاب".

وفق التعريفات السابقة، بخاصة تعريف هابرماس، فإن الفضاء العمومي هو مجال اجتماعي نتعامل فيه مع أمور ذات اهتمامات عامة، يمكن فيه لكل فرد أن

يعبر عن رأيه أو ينشره، من دون التعرض لأي إكراه أو عنف أو عقاب أو قمع، إنه المكان الذي يناقش فيه المواطنون أفكارهم ويلتقون (روبنز). هو هذا الفضاء المتخيل الذي يتبادل فيه المواطنون الأفكار يناقشون/يتناقشون في القضايا من أجل الوصول إلى اتفاق حول مسائل ذات اهتمام عمومي (هابرماس). هو المكان حيث يمكن تداول المعلومات والأفكار في المجتمع، ويكون بالإمكان بناء رأي سياسي عام (دالغرين وفرايزير). هو المكان الذي يستطيع فيه كل فرد معرفة ما يحدث في المجتمع، وما هي القضايا السياسية والثقافية والاجتماعية التي تواجهنا. هو المكان الذي ننخرط فيه في نقاش قضايا عامة، ويكون لاصواتنا الأثر في بناء الرأي العام وتسيير الحياة السياسية واتخاذ القرار السياسي.

من التحديدات السابقة، يمكن إظهار سمات عدة للفضاء العام:

- في الفضاء العام لا مكان للروابط العضوية أو الحميمية، إنها روابط السكان داخل المدينة بدلاً من روابط العائلة والصداقة، والمدينة هنا ليست بالضرورة مكاناً جغرافياً، بقدر ما هي نمط حياة ونظام علاقات معينة تسمح ببناء المواقف والعلاقات على قاعدة كلية، ويكون بالإمكان تداول المسائل العامة، بالتالي هي لا تلغي الروابط الحميمية بقدر ما هي بعدٌ وجوديٌ مبتكر وجديد للاجتماع الإنساني.

لا مكان للروابط العضوية أو الحميمية في الفضاء العام، بل تقوم فيه العلاقات بين الغرباء على قاعدة كلية

- الفضاء العمومي مجالٌ مختلف عن القطاع الخاص الذي يتركز فيه النشاط لتحقيق مصالح شخصية أو فردية أو جماعات، في حين يمثل الفضاء العمومي منطقة التفاعل والتواصل الاجتماعيين على قاعدة عقلية، وبديهية حق الجميع في التعبير وإبداء الرأي لغرض تشكيل رأي أو موقف أو مطلب ذو طبيعة عامة.
- الفضاء العمومي مستقل عن الدولة ومؤسساتها، فالدولة محكومة لقوانين وقواعد وإجراءات ملزمة، وتتميز بتراتبية صارمة في تنفيذ القرارات وإدارة الشأن العام، كما أن

يختلف الفضاء العمومي عن النشاط الخاص الذي غرضه منحصر بتحقيق المصالح الشخصية ، كما أنه ليس جزء من مؤسسات الدولة، بل هو مجال اجتماعي يتسم بالحرية والطوعية

الأشخاص الذين يحتلون مواقع رسمية لا يمكنهم التكلم بما يريدون أو لا يملكون حرية التعبير عن رأيهم بحرية داخل دائرة عملهم، بل عليهم التقيد بما يمليه نظام المؤسسة في القول والسلوك لأجل حسن عملها.

في حين يبقى الفضاء العمومي داخل دائرة الاجتماع ، ويتسم بالطوعية والحرية الكاملة ضمن الأطر القانونية للتعبير والنشر والتداول والنقاش في المسائل ذات الطابع العام، ما يعني أن الفضاء العمومي هو بمثابة القوة السياسية والمعنوية للمجتمع، لتحقيق التوازن مع السلطة السياسية الحاكمة، تكون فيها هذه السلطة مسؤولة أمام المجتمع في جميع أوجه نشاطها، ولهذا السبب كان الفضاء العمومي منفصلاً ومستقلاً عن أيّ سلطة، ولا يدار النقاش فيه ولا ينظم من قبل الحكومة، بل هو تلك الفسحة الحرة لتداول الآراء وتلاقي الإرادات بطريقة تواصل ونقاش عقلاني.

لا مكان للفضاء العمومي في الأنظمة الشمولية أو الاستبدادية. هي فقط سمة الأنظمة الديمقراطية

- لا وجود للفضاء العام داخل الأنظمة الشمولية التي تتحكم بجميع أوجه النشاطات الإنسانية بما فيها الحياة الخاصة، والتي لا فسحة بداخلها للحرية والحقوق الطبيعية التي لا تقبل الانتزاع مثل حرية الفكر والتعبير والرأي وحق الملكية، في المجتمعات الشمولية لا ينبثق الرأي العام من أصوات الأفراد ونقاشاتهم، بل إن القرار يصدر بنحو مستقل من الجهة العليا ومن ثم يبلغ للشعب والناس، من خلال أوامر وتعاليم حول كيف يجب أن يفكروا ويتصرفوا بأمور معينة، بل إن الفضاء العام لا يمكن تحققه إلا داخل الأنظمة التي تلتزم بالحقوق الجماعية والفردية، أي الأنظمة ذات الطابع الليبرالي، حيث لا معنى للفضاء العام خارجها. (hohendahl aronowitz)

- مبدأ الفضاء العمومي يفيدنا في فهم السياسة إذ أنها أ ليست مجرد القرارات التي تتخذها الحكومة أو الوزارات أو البرلمان، وليست فقط سير ونتائج الانتخابات للتنافس على السلطة،فالمجال السياسي والحياة السياسية أوسع من السياسيين ومؤسسات الدولة، إذ يكون أفراد المجتمع و التضامنات الاجتماعية شركاء فيه لكونهم عناصر فاعلة وشريكة في سيرورة الحياة السياسية واتخاذ القرارات، فالسياسة لا تقتصر على القرار الصادر من الجهة الحاكمة بل تشمل التفاعلات التي تسبق صدور هذا القرار، والتي يكون فيها المجتمع بهيئته المدنية و تضامناته الطوعية ومؤسساته ذات الطابع العام مثل الإعلام والثقافة، فاعلين أساسيين في جميع المراحل التي تسبق صدور القرار، وفي المراحل التي تأتي بعده لتقييم هذا القرار ونقاش أداء الدولة حوله. (كالهون 1996).

الفضاء العمومي أحد أهم السبل لتأهيل أفراد ومكونات المجتمع للمشاركة في اتخاذ القرار السياسي

- يملك الأفراد العاديون حق المشاركة في نقاش وتداول القضايا العمومية وتقييم أداء السلطة، فالحضور المدني والسياسي لا يقتصر على النخب، ولا وجود للتراتبية داخل الفضاء العام، إذ إن معيار الأهلية هو الكفاية الجسدية والعقلية، والأهلية القانونية.

لا بد في النقاش العمومي أن يكون لدى كل فرد الاستعداد في أن يغير رأيه وتفضيلاته حين يتواجه مع الحجج الجيدة

- في الفضاء العام يتم نقاش وبحث ومحاججة ثلاثة نماذج من القرار الجمعي: الانتخاب، المساومة، والمداولات:

أما الانتخاب فيتم لأجل تجميع تفضيلات الأفراد السياسية عبر نظام انتخابي ثم تقوم الحكومات بتوزيع الموارد والخدمات لإشباع الطلب الذي عبرت عنه . في هذا النموذج يعطى لكل فرد فرصة مساوية في التأثير على عملية اتخاذ القرار السياسي، وهو نقاش لا يفترض بالضرورة أي تواصل بين الأفراد، لأن الأفراد يعلنون عن موقفهم ورأيهم بصفتهم المستقلة والمنفصلة.

أما التسوية فتتحقق عبر تبادل العروض والعروض المقابلة، وتعتمد على المواقع المسبقة، وتفترض ضرورة التواصل بين المساومين. هذا يحصل عادة بين الكتل النيابية
والأحزاب والقوى الفاعلة والمؤثرة في الحياة السياسية، التي تتلاقى لتبحث في بناء تحالفات أو تسويات أو مقايضات أو أنصاف حلول حول مسألة معقدة أو قضية تداخل في المصالح والاهتمامات والتفضيلات.

أما التداول فيستند إلى تفاهم متبادل وإجماع عام يتحقق عبر جدل مفتوح، هي عملية تكون بمثابة منبر أو منصة ديمقراطية يدخل إليها المشاركون مع تفضيلات مسبقة تكون قابلة لأن تعدل أو تتغير أو تتحول، بدل أن تكون ثابتة، ثم يأخذ الجميع دورهم في توضيح تفضيلاتهم ونقاش ونقد تفضيلات الآخرين. في هذا النموذج، يفترض بالمشاركين أن يُخضِعوا أنفسهم لقوة الحجة الأفضل، أي أن يوفر كل مشارك حججاً مقبولة عموماً للآخرين وأن يكون مستعداً لتغيير رأيه حين يتواجه مع الحجج الجيدة المقابلة، وأن يعدل مقترحه بما يتناسب مع الرأي الأقرب إلى تحقيق التوافق العام.

تمايز الفضائين

هنالك جانبان أساسيان في حياة الإنسان: فضاء خاص لإظهار مشاعره وتفضيلاته الشخصية وتحقيق مصالحه الخاصة، وفضاء عام لتداول ونقاش مسائل لا تقتصر على شخصه بل تكون ذات طابع عام تتصل بجميع أفراد المجتمع

أهم ميزة في الفضاء العمومي أنه يتميز عن الفضاء الشخصي، فالإنسان، كل إنسان، يعيش في عالمين، الشخصي والعمومي، بحكم أن كل إنسان يحتاج إلى حياة خاصة ويحتاج إلى فضاء عمومي لنقاش قضايا عمومية. هما عالمان متمايزين ليس فقط نظرياً ولكن يتمايزان أيضاً على مستوى السلوك والتفكير من جهة، وطبيعة المسائل بداخلهما من جهة أخرى.

أما الفضاء الخاص فهو مجال إظهار المشاعر الحميمية

والآراء الذاتية المنحصرة بدائرة وجود الفرد الذاتية وحياته اليومية. في حين يكون الفضاء العمومي لغرض إظهار وبناء المواقف والقناعات والآراء العمومية التي لا تقتصر على جهة أو فرد بل يشمل تداولها ونقاشها وطبيعة مسائلها وموضوعاتها عموم أفراد المجتمع.

تكون العلاقة بين الأفراد داخل المجال الخاص، ذات طابع حميمي، إما علاقات العائلة أو القرابة أو علاقات الصداقة، وإما علاقات ذات طابع جزئي أو آني، أي تقتصر على عدد محدود من أصحاب الصلة أو المنفعة، كذلك فإن طابع الاهتمامات والتفضيلات والنشاطات لا تتعدى حيز مجال وجوده وحياة الفرد الخاصة. لذلك اعتبر الفرد سيداً على نفسه لوحده في هذه المساحة، بحيث لا يملي عليه أحد ما يفعله ولا يحق لأحد التدخل في منطقة تقرير حياته الخاصة ومصيره الخاص وتحديد خياراته المتصلة بخصوصياته.

أما الفضاء العام فيتعلق بالفرد بصفته عضواً في المجتمع، أي بصفته كائناً اجتماعياً، تتعدى اهتماماته وتفضيلاته ومواقفه وآراءه مجال حياته الخاصة، وتتخذ صفة العموم التي تتطابق أو تتلاقى مع تفضيلات وآراء ومواقف الآخرين المجهولين لديه داخل المجتمع. هذا يعني أن العلاقة بينه وبين الآخرين هي علاقة غرباء، أي علاقة غير حميمية، أساسها التوافق والتواصل حول مسائل وقضايا ذات طابع عام.

هذا لا يعني أن قضايا الشأن العام تُقصي الأمور الخاصة ولا تعيرها أي اهتمام، إنما و لتندرج المسائل الخاصة ضمن مسائل الشأن العام، فلا بد لها أن تتخذ صفة العموم، بحيث لا تنحصر منفعتها أو أهميتها أو مضمونها على فرد أو جماعة خاصة، بل لا بد أن تصبح موضع اهتمامٍ وتفضيلٍ وتداولٍ عام، فالفرد مثلاً لا يمكنه المطالبة بحقٍ خاص له إلا بصفته حقاً عاماً للجميع معترفاً به من قبل الجميع.

تدهور الحياة العامة

تسبب السوق ومنطق الاستهلاك إلى ضمور الفضاء العام وتضخم الحيز الشخصي

اعتبر البعض أنه بسبب تأثير العلمنة والرأسمالية الصناعية فقد أخذ المجال العمومي يضعف ويتآكل لصالح تمدد وتوسع دائرة الحياة الخاصة وتقلص الاهتمام والانخراط في الحياة العامة، وقد اعتبر سينيث أن التداخل بين المجالين، الخاص والعام، سببه أن عالم المشاعر الحميمية فقد حدوده، وأن العالم الخصوصي لم يعد مقيداً أو منضبطاً من قبل العالم العمومي، ما أدى إلى الخلط بين العموم والحياة الحميمية، وأصبح الناس يتعاطون مع المسائل العمومية بدواعٍ ومشاعر شخصية. يقول سينيث: "حاجتنا إلى الحميمية في كل مكان أعمت بصائرنا عن حقيقة الضرورة الجوهرية للحياة المدنية في توفيرها أمكنة غير شخصية وإنسانية للتفاعل الإنساني... احتلال الفضاء الخاص للساحة العمومية تتسبب باهتراء وتآكل فاعلية الفضاء العمومي وتعرض تأثيره وحضوره للخطر" (Sennitt, 1977).

السبب في ذلك لا يعود إلى الفردانية القاسية ولكن إلى القلق الذي ولّدته حضارة السوق والاستهلاك والمنافسة، من تسببٍ بتضخم الحيز الشخصاني وتقلص الحيز العمومي أو بالأحرى تفريغ الحياة العمومية من مضمونها بعدما غزتها الاهتمامات والتعبيرات والمنابر والنقاشات الشخصانية. الأمر الذي دمر الحياة السياسية، ووسع من علاقات الحميمية داخل الحياة العامة، وجعلنا نخلط بين ما نشعر به وما نعبر عنه، وجعل الحياة السياسية ذات طبيعة غير سياسية.

تسبب الإعلام المعاصر في تهميش المسائل العامة وشخصنيتها، في تغليب اعتبارات الربح المالي، في الغرق في عرض الأحداث التفصيلية، وفي التسبب بتشظي المسائل العامة و فردنتها، وفي خلق حالة لا مبالاة تجاه القضايا العامة

وقد ذكر آلان ماككي (Macke, 2003)... وجود خمس مشاكل رئيسية في عرض ونقاش المسائل العامة، بخاصة في وسائل الإعلام، التي تعتبر المنبر الأساسي لنقاش المسائل العامة: أنها تعالج مسائل في غاية الخصوصية ما يجعلها مسائل هامشية وثانوية

Trivialized، وأن دوافعها وأغراضها تجارية لجني الأرباح المالية Commercialized، وأنها تعتمد على الحدث التفصيلي بدل النقاش العقلاني on spectacle، وأن مسائلها في غاية التشظي والتذرّي من دون قضية كلية جامعة بينها Fragmented، وأنها جعلت الجمهور غير مبال بالمسائل العمومية الهامة apathetic.

فالإعلام لم يعد يبالي بقيمة ونوعية المادة في الفضاء العمومي، بل يهمه فقط ربح المال، والجمهور بات ذي نفس قصير يريد ومضات سريعة من الأفكار والتصورات بحيث لم يعد هنالك مجال لنقاش الأمور الهامة بجدية وعمق.

اعتبر آخرون أن نقاش الأمور الشخصية التفصيلية ينشط النقاش العمومي لأنه يلامس حياة الأفراد ويحفزهم على المشاركة في النشاط العام

مقابل ذلك، فقد اعتبر البعض أن التفصيل أمر إيجابي، وهو ما يحارب لأجله النسويون منذ سبعينيات القرن الماضي، فالسبب الذي يجعل الكثيرين أقل اهتماماً ومشاركة في الانتخابات مثلاً، هو أن السياسة أصبحت مجردة ولا تلامس حياتهم اليومية، بالتالي فقد بات نقاش المسائل الخاصة الأقل عمومية يلامس حياة الفرد أكثر ويحفزه على المشاركة في النشاط العام، بخاصة بعدما أصبحت أكثر مصادر معلوماتنا مستقاة من مصادر ووسائل خاصة، ولم تعد من مصادر عامة، فالإعلام الذي ينخرط في مسائل شديدة الخصوصية، بحسب هؤلاء، يقوي الديمقراطية ويعزز التنوع والتعدد والآراء بدل السعي إلى توحيدها وتطابقها وخلق إجماع حولها.

أي أن التعبير عن الخصوصية هو تعزيز لمكانة الفرد وخصوصياته الحياتية التي لا بد أن تحظى برعاية الدولة والسلطة، بدلاً من اختزاله بعناوين كلية وعمومية تذبل وتحتجب بداخلها هواجس الأفراد وتطلعاتهم الذاتية. فالأساس ليس في تجميع الآراء وتطابقها وإنما في إفساح المجال لأكبر عدد ممكن من الآراء وأكبر عدد ممكن من القضايا والمسائل، التي لا يشترط أن تتخذ جميعها منذ البداية صفة العمومية، بل ترتقي في النقاش لتتحول من قضية فرد أو شخص أو جماعة إلى قضية وطنية عامة.

الفضاء العام في المجال العربي

للفضاء العام أهمية في تعزيز الديمقراطية في المجال العربي، لأنها تسهم في تأهيل مؤسسات وأفراد المجتمع للمشاركة في القرار السياسي العام من خلال تعميم الوعي بأهمية الانخراط في نقاش المسائل العامة، وتوليد قدرة وقابلية للمشاركة والإدلاء بالرأي والموقف بناءً على قاعدة عقلانية وسلمية.

هو وسيلة للارتفاع فوق الأمور الخاصة والشخصية، لا بإلغائها بل بإضافة مجال نشاط جديد إليها، تتسم مسائله وقضاياه بالعموم ولا تقتصر منافعها أو مضارها على فرد بعينه أو جهة أو جماعة معينة . فالاقتصار على المسائل الشخصية، أو العلاقات العضوية مثل روابط العائلة والقبيلة والعشيرة، يعرّض المجتمع لتفجير تناقضاته وخلافاته ويحول دون توليد توافقات جماعية أو رأي عام مشترك، ما يخلق حالة "حرب الكل ضد الكل" بحسب توماس هوبز، بحكم غلبة الأهواء والانتماءات الخاصة على الهوية الجامعة والمصلحة العامة.

وهو الطريق الذي يضمن التحول بطريقة سلمية وعلى أرضية صلبة باتجاه الحياة الديمقراطية، والنظم التي تحترم حقوق الإنسان وكرامته، وتضمن له حريته بصفتها حقاً طبيعيا لا يقبل الانتزاع .

فالشعور بالتهميش أو الغبن أو حتى الظلم، لا يسوغ للإنسان العزلة والانكباب على الأمور الخاصة، ولا يسوغ أيضاً الانزلاق نحو مواقف عنيفة أو الارتباط بكيانات هدامة، بل يكون السبيل إلى رفع الغبن والظلم والتهميش هو الانخراط الإيجابي والفعال، بخلق واقع تفاعلي بين المجتمع والدولة، وإيجاد منصات تعبير وحلقات نقاش، تضيّق الفجوة بين الدولة والمجتمع، وتلغي التوترات و التباينات بين مكونات المجتمع.

الإصلاح والتغيير لا يكون بالإلغاء أو التهديم أو الدعوات الثورية التي راجت كثيراً في الواقع العربي، بل يكون بإيجاد أرضية مجتمعية صلبة ومتماسكة يسود فيها التعبير الحر، والنقاش العقلاني، والفعل الإيجابي التواصلي، والرؤية الجلية والواضحة التي يرشدها وينضجها النقاش العمومي، فأساس التغيير ليس السلطة، بل الذهنيات وأطر التفكير وآليات التعبير، إذ إن الهدف ليس إزالة واقع، بل خلق شروط حياة إنسانية حرة وكريمة.

الأسئلة

1. استخرج المفاهيم المفتاحية من البحث، وأعط تعريفاً موجزاً لكل منها.
2. أذكر فرقين جوهريين بين الفضاء العام والفضاء الخاص.
3. كيف يمكن لقضية خاصة أو شخصية أن تتحول إلى قضية عامة؟
4. ما الفرق بين المسائل العامة والمسائل الشخصية؟
5. ما العلاقة بين الديمقراطية والنقاش العمومي؟
6. ما العلاقة بين العقلانية والنقاش العمومي؟
7. ما الفرق بين الرأي العام ورأي الأغلبية؟
8. ما الفرق بين التفكير العمومي والتفكير الخاص؟
9. ما المقصود باستبداد الاكثرية؟
10. هل تسهم وسائل التواصل الاجتماعي في تبديد وتشتيت النقاش العمومي، أم أنها تسهم في إظهار الجوانب الخفية من الحياة والسلوك الإنساني التي يجب أخذها بعين الاعتبار في عملية القرار السياسي؟
11. هل تعتبر أن نقاش المسائل الخاصة في المجال العمومي يشتت الفضاء العام، أم أنه يعززه ويوسع مداه؟
12. ما درجة تحقق وفاعلية الفضاء العام في المجال العربي، وفي موطنك الخاص؟
13. ما هي الفكرة المركزية في البحث التي شدت اهتمامك، وتعتقد أن لها دوراً مهماً في وعيك ونشاطك واهتماماتك العامة؟

الدكتور وجيه قانصو هو أكاديمي ومفكر لبناني حاصل على درجة الدكتوراه في هندسة الإنسان الآلي والتحكم الذكي ودكتوراه في الفلسفة، يعمل الدكتور وجيه أستاذًا في الفلسفة في الجامعة اللبنانية، وهو مؤلف للعديد من الكتب والمقالات حول الفكر العربي الحديث و المعاصر، الفكر الإسلامي، فلسفة التأويل و فلسفة السياسة.